.

وكذلك القدرة التى أثبتوها و صفوها بما يمتنع أن يكون قدرة و هي شرط في الخلق فإذا نفوا شرط الخلق إنتفى الخلق فلم يبق خالقا فالذي و صفوا به الخالق يناقض كونه خالقا ليس بلازم لكونه خالقا و هم جعلوه لازما لا مناقضا .

أما الإرادة فذكروا لها ثلاثة لوازم و الثلاثة تناقض الإرادة .

قالوا أنها تكون و لا مراد لها بل لم يزل كذلك ثم حدث مرادها من غير تحول حالها و هذا معلوم الفساد ببديهة العقل فإن الفاعل إذا أراد أن يفعل فالمتقدم كان عزما على الفعل و قصدا له فى الزمن المستقبل لم يكن إرادة للفعل في الحال بل إذا فعل فلابد من إرادة الفعل في الحال و لهذا يقال الماضي عزم و المقارن قصد فوجود الفعل بمجرد عزم من غير أن يتجدد قصد من الفاعل ممتنع فكان حصول المخلوقات بهذه الإرادة ممتنعا لو قدر إمكان حدوث الحوادث بلا سبب فكيف و ذاك أيضا ممتنع فى نفسه فصار الإمتناع من جهة الإرادة و من جهة تعينت بما هو ممتنع فى نفسه .

الثانى قولهم أن الإرادة ترجح مثلا على مثل فهذا مكابرة بل لا تكون الإرادة إلا لما ترجح و جوده على عدمه عند الفاعل إما لعلمه بأنه أفضل أو لكون محبته له أقوى و هو إنما يترجح فى العلم لكون